

## سنتامين العالمية للذهب: خلافات مع الحكومة المصرية دفعتنا لتعليق أعمالنا بمنجم السكري

13 - ديسمبر - 2012

القاهرة - د ب أ: أعلنت شركة سنتامين العالمية للذهب امس الخميس تعليق أعمالها بمنجم السكري المصري بسبب ما وصفته بـ'تعتت السلطات' في منحها إذنا بتصدير كميات الذهب الخام والتي تصل إلى 1.6 طن ومطالباتها بدفع فروق أسعار لكميات السولار التي حصلت عليها لثلاث سنوات منذ كانون ثاني/ يناير 2009. وذكرت الشركة في بيان 'أنه لشيء يدعو للأسف والإحباط أن نعلن وقف العمليات في منجم السكري للذهب نظراً لاثنتين من العوامل هي خارجة عن إرادتنا'. وأضاف البيان أن 'الهيئة العامة للبترول المصرية طلبت منا في الأسبوع الأخير من تشرين ثاني/نوفمبر الماضي أن نقوم بدفع 403 ملايين جنيه كمطالبة غير قانونية بأثر رجعي للوقود الذي تم توريده من كانون أول/ديسمبر 2009 إلى كانون ثاني/يناير 2012 وأخطرت الشركة المورد للبترول بوقف توريد السولار الى موقع السكري إذ لم نقوم بدفع هذا المبلغ'. وتابع البيان 'ومن المعروف أن شركة السكري تقوم بدفع مسحوباتها من الديزل بالسعر العالمي منذ كانون ثاني 2012 عندما طلبت الهيئة العامة للبترول ذلك حيث تم إقرار زيادة قدرها 500' من السعر بالرغم من أن سنتامين هي الشركة الوحيدة التي طلب منها ذلك مما يجعل هذا القرار غير عادل. وبالرغم من أنه لم يصدر أي قرار من مجلس الوزراء بخصوص ذلك، فقد التزمت شركة السكري لمناجم الذهب بدفع السعر العالمي الكامل للديزل حتى تستمر العمليات'. ومنجم السكري أحد مناجم إنتاج الذهب في مصر، وثالث أكبر منجم على مستوى العالم، حيث بلغ إنتاجه من الذهب منذ عام 2009 وحتى نهاية 2012 نحو 20 طناً ونصف الطن من الذهب. ويعمل بالمنجم أكثر من 5 آلاف عامل بشكل مباشر وغير مباشر، فضلاً عن تعامل أكثر من 25 شركة مقاولات معه في مجال التنقيب

والحفر. ويقع منجم السكري في منطقة جبل السكري بصحراء النوبة، على مسافة 30 كيلومترا جنوب مرسى علم بمحافظة البحر الأحمر، وتتولى إدارته شركة السكري، وهي شركة مشتركة بين هيئة الثروة المعدنية التابعة لوزارة البترول وشركة سنتامين الأسترالية. ويعتبر منجم السكري هو الأول لإنتاج الذهب في العصر الحديث، ولهذه الصناعة مجال للتوسع في مصر، كما أن مصر كانت معروفة قديماً كمصدر للذهب. وقضت دائرة العقود والتعويضات بمحكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة في نهاية تشرين أول/أكتوبر الماضي ببطان عقد استغلال منجم السكري للذهب، الموقع بين الحكومة، وشركة سنتامين مصر، وذلك في الدعوى التي أقامها حمدي الفخراي، عضو مجلس الشعب المنحل. واختصم مقيم الدعوى كلا من رئيس مجلس الوزراء ووزير البترول والثروة المعدنية ووزير الصناعة ورئيس مجلس إدارة الهيئة المصرية العامة للثروة المعدنية، ومحافظ البنك المركزي المصري ورئيس مجلس إدارة البنك التجاري، ورئيس مجلس إدارة شركة سنتامين مصر، وأكد أنه في عام 2004 تم توقيع عقد للتنقيب واستخراج واستغلال الذهب من منجم الذهب بجبل السكري وجاءت الاتفاقية 'مجحفة بحقوق الشعب المصري'. وأضاف أن نصوص الاتفاقية نصت على أن تحصل شركة سنتامين مصر - ويمثلها أحد المصريين الذين يحملون الجنسية الأسترالية - على 50% من الذهب المستخرج، وتحصل مصر على الـ 50% الباقية مما يمثل إجحافا بحق المصريين. وقال إن الشركة الأسترالية قدرت حصتها بـ 25 مليون أوقية قابلة للزيادة على مدار 20 سنة، حيث إن قيمة الأوقية بالسعر الحالي هو 2000 دولار، وبذلك تكون قيمة الذهب المتوقع استخراجه من هذا المنجم تساوي 50 مليار دولار أي 300 مليار جنيه مصري يحصل المستثمر الأجنبي على 150 مليار جنيه منها بمفرده. الدولار يساوي 6.11 جنيه مصري.



## اترك تعليقاً

لن يتم نشر عنوان بريدك الإلكتروني. الحقول الإلزامية مشار إليها \*

التعليق \*

البريد الإلكتروني \*

الاسم \*

إرسال التعليق

## اشترك في قائمتنا البريدية

اشترك

أدخل البريد الإلكتروني \*

حولنا / About us

أعلن معنا / Advertise with us

أرشفيف النسخة المطبوعة

أرشفيف PDF

النسخة المطبوعة

سياسة

صحافة

مقالات

تحقيقات

ثقافة

منوعات

لايف ستايل

اقتصاد

رياضة

وسائط

الأسبوعي

جميع الحقوق محفوظة © 2025 صحيفة القدس العربي

